Journal Of the Iraqia University (73-3) January (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية

م.م نعمان عبد الكريم نوح

أ.د علي شكر محمود

الجامعة الأسلامية في لبنان كلية العلوم السياسية والأدرية والدبلوماسية

The role of political parties in democratic systems

Prof.Dr.Ali Shukr Mahmoud Mr. Naoman Abdel Karim Noah
The lslamic University of Lebanon
Faculty of Politcal Science, Administration and Diplomacy

الملخص

يؤكد بحثنا هذا على حتمية إرتباط الأحزاب السياسية بالنظم السياسية الديمقراطية، ولعله يمكن القول لاوجود لنظام ديمقراطي من دون وجود أحزاب سياسية، ومن هنا تتخذ الاحزاب السياسية دورها الفاعل في بناء العملية الديمقراطية حول العالم، إذ تستند التنمية السياسية لأي مجتمع في المشاركة الحقيقية في صنع القرار وحرية التعبير عن الرأي وممارسة الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ذلك لن يتم إلا عبر تعبئة جماهيرية ومشاركة شعبية في الشأن السياسي من خلال أحزاب سياسية وتعددية حزبية وتنافس حزبي ورؤى سياسية تستوعب مطالب الشعب، ولامعنى للتعددية الحزبية من دون تنافس سياسي وفق آلية الانتخابات، كما تعمل الاحزاب السياسية على إختزال الهويات الفرعية في بوتقة وطنية تعبر عن هوية وطنية جامعة لأطياف المجتمع تبعا لفلسفة كل حزب في كيفية ترجمة مطالب الجماهير إلى واقع حقيقي في إطار ثوابت وطنية جامعة.الكلمات المفتاحية: " دور"، " الأحزاب السياسية "، " النظم السياسية "، " التعددية الحزبية"، " الديمقراطية"

Abstract

Our research is summarized in emphasizing the inevitability of the association of political parties with democratic political systems. Perhaps it can be said that there is no democratic system without political parties. Hence, political parties play an active role in building the democratic process around the world, as the political development of any society is based on real participation in decision-making, freedom of expression, and the practice of political, economic, social, and cultural reforms. All of this will only be achieved through mass mobilization and popular participation in political affairs through political parties, party pluralism, party competition, and political visions that accommodate the demands of the people. There is no meaning to party pluralism without political competition according to the election mechanism. Political parties also work to reduce sub-identities into a national crucible that expresses a national identity that brings together the spectrums of society according to the philosophy of each party in how to translate the demands of the masses into a real reality within the framework of comprehensive national constants.Keywords: "Role","Political Parties","Political Systems", "Party Pluralism","Democracy".

المقدمة:

تعد الاحزاب السياسية احد العناصر المهمة المؤثرة في اداء النظام السياسي كونه الاساس الذي تبنى عليه الاحزاب ومن خلاله يتولى مرشحي الاحزاب ادارة النظام والمؤسسات الحكومية, فالأحزاب السياسية تعد احدى المكونات الفاعلة والمؤثرة ضمن مؤسسات وهيئات الدولة ونظامها السياسي, اذ يمكن من خلالها فهم عوامل التأثير, والقوى الفاعلة, والتركيب البنيوي لمؤسسات الدولة, والظواهر المكونة للنظام السياسي, لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية واسلوب تداول السلطة, واتجاه الثقافة والوعي السياسي للمواطنين, وتأتي هذه الاهمية من خلال ممارسة الوظائف والادوار التي تضطلع بها الاحزاب السياسية في مجمل النشاط السياسي والاجتماعي, وعلى الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء, كوسيلة الوصول الى السلطة وتعبئة الجماهير وتحشيدهم, وغيرها من الادوار.ان الأدوار التي تؤديها الاحزاب السياسية تختلف وتتأثر بطبيعة النظام

السياسي, فهي تختلف في الانظمة الديمقراطية, عنها في الانظمة الاخرى مثل الشمولية وذات الديمقراطيات الناشئة, اذ تؤدي الاحزاب في النوع الاول ادواراً ووظائف مهمة داخل المجتمع من خلال تحشيد الجماهير وتنظيم الرأي العام وتوجهيه, وتشجيع المشاركة الشعبية, وكذلك غرس المبادئ الديمقراطية وتعليم ممارستها, اذ تكون الاحزاب السياسية مدارس للشعوب, مما يؤدي الى خلق دولة مؤسسات قوية تحترم فيها حقوق الافراد ومصالحهم.

أهمية البحث

: تعد دراسة الاحزاب السياسية ودورها في النظم السياسية الديمقراطية من المسائل الرئيسة في العلوم السياسية لما تمثله الاحزاب السياسية من أواصر ربط بين المواطنين والدولة، ولأيمكن تصور الديمقراطية بدون أحزاب سياسية تمارس نشاطها السياسي بصورة طبيعية وفاعلة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعريف بالحزب السياسي وطبيعة البيئة الديمقراطية التي تمارس الاحزاب السياسية دورها فيه ما بين التنافس والصراع من أجل استقطاب أكبر تجمع وطني يؤمن بسياسات الحزب ويسعى الى صدارة الحزب للمشهد السياسي والفوز بالانتخابات وبالتالي تولي السلطة بصورة سلمية، كما يهدف البحث الى استيضاح دور الاحزاب السياسية في تعزيز الهوية الوطنية وغرس مبادئ الديمقراطية.

إشكالية البحث:

تنبع اشكالية البحث من تفاوت تأثير الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية، وما ينتج عن ذلك التفاوت من تساؤلات يمكن طرحها كما يلي:

١ – هل أن دور الاحزاب السياسية إيجابي دائما وبنفس الوتيرة أم يوجد اختلاف بحسب البيئة السياسية؟.

٢ – هل نجحت الاحزاب السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية بشكل واسع؟.

٣ – ماهي المبادئ الاساس التي تتبناها الاحزاب السياسية في مجال بناء هوية وطنية جامعة؟.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الاحزاب السياسية هي العنصر الاساس في البناء الديمقراطي لأي نظام سياسي، وأن وجود أحزاب سياسية متعددة يشجع على تعميق الديمقراطية ويحفز الاوساط الشعبية على الاختيار الافضل دائما أو اللجوء الى الاصلاح بمسارات سلمية متاحة لجميع الافراد.

هيكلية البحث:

يندرج البحث في إطار ثلاث مباحث جاء المبحث الاول تحت عنوان (أهمية الاحزاب السياسية)، والمبحث الثاني تحت عنوان (دور الاحزاب في تعزيز الهوية الوطنية)، أما المبحث الثالث فقد حمل عنوان (دور الاحزاب السياسية في غرس مبادئ الديمقراطية).

المبحث الأول أهمية الاحزاب السياسية

تؤدي الاحزاب السياسية ادوارا مهمة داخل الدولة, ويعرف الحزب السياسي بأنه اتحاد او تجمع من الافراد ذو بناء تنظيمي على المستوى القومي او المحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة, ويهدف الى الوصول الى السلطة السياسية او التأثير عليها بواسطة انشطة متعددة, خصوصا من خلال تولي ممثليهم للمناصب العامة سواء أكان عن طريق العملية الانتخابية ام بدونها[١], ويمكن القول ان الحزب السياسي هو تنظيم اجتماعي دائم قائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها، ويمارس مختلف النشاطات السياسية وفقا لبرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية.ويقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف[٢]ويعرف التنافس الحزبي بأنه هو عملية من عمليات التفاعل، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كماً وكيفاً من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد, وانه لا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي يجد قناته الطبيعية في المسلسل الانتخابي الذي يجسد المعيار الحاسم لترجمة البعد الديمقراطي في أي نظام, فالنظام يكون تنافسيا بإقراره التعددية الحزبية وترجمتها في واقعه السياسي[٣]وتعد ظاهرة التنافس حالة طبيعية عند الإنسان تنشأ في معظمها نتيجة احتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة التي عادة ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي، ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يُخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف[٤]اما الصراع الحزبي فيعرف بأنه تصادم الإرادات والقوى بين خصمين أو أكثر, إذ يكون هدف كل خصم في هذا التصادم تحطيم الآخر كلياً, ولبعض الباحثين تعريفات أكثر دقة، إذ يعرفون الصراع على أنه التعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات

قيمية ومصلحية وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال المجبرة التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو بالأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين[٥]. ويعد الصراع الحزبي احد انواع الصراع السياسي, ويحدث بين مجموعة من الاحزاب تتصارع من اجل الحصول على السلطة او المشاركة فيها.ولأجل الحد من الصراعات السياسية لابد من القيام بالأعمال الاتية[٦]

أ- صهر الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ولغويا والتحديد الواضح للهوية الوطنية وتدعيم الولاء الوطني.

ب- اقامة دولة قوية تستطيع ان تفرض سلطتها على مختلف الجماعات وارجاء الدولة, وتعبر عن ارادتهم ومصالحهم واهدافهم كافة.

جـ- ايجاد حد ادنى من الاتفاق بين الجماعات المختلفة حول القيم العامة العليا للمجتمع السياسي.

د- تعزيز مسوغات التفاعل بين الحكام والمحكومين.

المبحث الثاني دور الاحزاب في تعزيز الهوية الوطنية

قبل الخوض في مفهوم الهوية الوطنية وكيفية تعزيز دورها داخل الدولة من خلال الاحزاب السياسية, لابد من الولوج في مفهوم الهوية بشكل عام حيث كان وما زال هذا المفهوم محط اختلاف بين الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي, ويرجع الخلاف حول مفهوم الهوية الى كونه مفهوما متحركاً وفي حالة بناء دائم من خلال تغير وتطور العلاقات التي تكون موجودة بين الافراد او الجماعات في المجتمع[٧], إذ تعرف الهوية بأنها احساس فرد أو جماعة بالذات, أي انها نتيجة وعي الذات, بـ(أننا , او انتم) نمتلك خصائص تميزنا عن غيرنا, فالطفل المولود قد يمتلك عناصر هوية ما عند ولادته بعلاقة مع اسمه وجنسه وابوته وامومته, وهذه الاشياء لا تصبح جزءا من هويته حتى يعيها الطفل ويعرّف نفسه بها[٨]. اذن الهوية ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأنها شعور الفرد بأنه يتميز بأشياء يختلف بها عن غيره وبدون الشعور بها لا يمكن ان تسمى هوية ويرى "اليكس ميشكللي" أن الهوية: هي منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية وهذه المنظومة تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي[٩], واستنادا الى هذا التعريف نصل الى نتيجة مفادها ان الهوية ليست شيئا جامدا وانما حقيقة تتغير وتتطور تبعا لتغير وتطور منطق الافراد وعقليتهم, وبينما يؤكد الدكتور "علي عباس" مراد ان معنى الهوية العام يتعلق بتحديد الماهية (المعنى، والطبيعة، والمكونات والخصائص) ما يجعل من الهوية في النهاية حداً، والحد في الفلسفة هو الكلام الكاشف عن معنى المحدود وحقيقته، فتكون هويتي هي ما يكشف عن حقيقتي ويحدد طبيعتي، بدلالة السمات التي أعرف بها عن نفسي ومن هو على شاكلتي[١٠] ويمكن القول ان الهوية مصطلح يهدف الى وصف الشخص وهي مجموعة من المكونات الاجتماعية والانسانية والتي تدل على الافراد داخل مجتمعهم وتميزهم عن المجتمعات الاخرى كما تعد الهوية جسرا يعبر من خلاله الفرد الى بيئته الثقافية والاجتماعية, وبهذا تكون احساساً وشعوراً بالانتماء والتعلق والارتباط بمجموعة, وبناءً على ذلك فأن القدرة على اثباتها ترتبط بالوضعية التي تحتلها الجماعة في المنظومة الاجتماعية ونسق العلاقات فيها[١١],وبشكل عام تصنف الهويات الى فرعين رئيسين هما[١٢] :-

١- الهوية الشخصية (الذاتية): وتعني مجموعة الافكار والقيم التي يحملها الفرد بخصوص نفسه ودوره وفئته الاجتماعية .

٢- الهوية الاجتماعية: هي تصورنا عن انفسنا (من نحن) وعن الاخرين (من هم) وكذلك تصور الاخرين عن انفسهم وعن غيرهم, وتنقسم إلى عدة انواع منها العرقية- القومية -الثقافية والوطنية.وتتحدد العلاقة بين مترابطات الهوية التي تتمثل بـ (الهوية الفردية، والوطنية، والهوية الوطنية) بنوع (الآخر)، بموقعه وطموحاته، فإن كان داخليا ويقع في دائرة الجماعة فالهوية الفردية تفرض نفسها كـ (انا)، وان كان يقع في دائرة اكبر على صعيد (الدولة، والوطن) فالهوية الاجتماعية هي التي تحل محل (الانا) الفردي، اما ان كان (الأخر) خارجيا، اي يقع خارج اطار (الدولة، والوطن) فان الهوية الوطنية هي التي تملأ مجال (الانا) الفردي و (الانا) الاجتماعي[١٣]وإن الهوية الاجتماعية تتجلى بشكل أوسع ضمن مفهوم الهوية الوطنية, وتعتمد الهوية الوطنية على بناء اساسي وسياسي الا وهو الدولة, ويعد مفهوم الهوية الوطنية مفهوماً حديثاً ظهر بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ واقامة أول (دولة, أمة) وهي (الدولة, الأمة الفرنسية) في عام ١٧٩٣, ثم انتشر هذا المفهوم بشكل اوسع في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وفي مختلف انحاء العالم بعدما تحولت الامة الى وحدة سياسية في نظام عالمي جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى[١٤], وتعرف الهوية الوطنية بأنها اعادة صياغة المشتركات العامة للجماعة الاجتماعية بما ينسجم والمنطق العقائدي والتاريخي لتلك الجماعة, وهذه الهوية لها سمات عامة تجعل منها هوية وطنية، وانها تمثل السمات الجوهرية في ثقافة الجماعة, وهي لابد ان تكون ثابتة وتقوم على الانتماء المرتبط بوجود الانسان, ولا يمكن تصور وجود الهوية الوطنية الا بوجود التعدد[١٥].ويعرف "هرميداس باوند" الهوية الوطنية: بأنها تلك الاجابة الواعية للامة عن الاسئلة المحيطة بها والمتعلقة بتاريخها ومصدر انبعاثها ونفوذها الحضاري ومكانتها السياسية والاقتصادية والثقافية وقيمها التاريخية[١٦]. ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان الهوية الوطنية وبتعبير بسيط هي المشتركات العامة للجماعة الاجتماعية داخل الدولة.

المبحث الثالث دور الاحزاب السياسية في غرس مبادئ الديمقراطية

تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ هذا المفهوم صوراً وتطبيقات متعددة خلال تطور المجتمعات والثقافات, والفكرة الاساسية التي تقوم على اساسها الديمقراطية هي حكم الشعب وممارسة الرقابة على الحكومة, وجوهر الديمقراطية يتمثل في توفير وسيلة حضارية ومنهجية لإدارة المجتمع السياسي من اجل تطوير فرص الحياة [١٧], وتعد الديمقراطية بمثابة وسيلة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكام والمحكومين, فالديمقراطية كما يذكر المفكر الفرنسي "جورج بوردو" مرتبطة كفكرة وكواقع بالحرية, والديمقراطية هي نظام الحكم الذي يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية, اي العلاقة بين من يأمر وبين من يطيع[١٨], وان الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن افعالهم امام المواطنين الذين يقومون بممارسة دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم[١٩]ويعرف "جوزيف شومبتير" الديمقراطية بأنها" ذلك الترتيب المؤسسي الذي يهدف الى الوصول الى القرارات السياسية, والذي يمكن الافراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الاصوات عن طريق التنافس"[٢٠], اما روبرت دال فيعرفها بأنها "عبارة عن بنية واليات وممارسة سياسية تقوم على اساس المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى اساس من التنافس" [٢١], في حين يعرفها "موريس دوفرجيه" بقوله ان الديمقراطية "هي ذلك النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الحرة "[٢٢]ان ممارسة السلطة في نظام ديمقراطي تتعدد وتختلف باختلاف كيفية ممارسة الشعب للسلطة, فأما ان يتولى الشعب ممارسة السلطة بنفسه دون وساطة وهنا تكون في صورة الديمقراطية المباشرة, او يمارس الشعب السلطة عن طريق انتخاب نواب لممارسة السلطة نيابة عنه وباسمه وهنا نكون امام صورة الديمقراطية غير المباشرة او الديمقراطية النيابية, والصورة الثالثة للديمقراطية تكون عن طريق الجمع ما بين الصورتين السابقتين(المباشرة والنيابية), وتكون ممارسة السلطة هنا من خلال انتخاب الشعب للنواب لكي يمارسوا السلطة لكن مع احتفاظ الشعب بحق الاشتراك مع هؤلاء النواب في مباشرة بعض مظاهر السلطة في صور محددة يحددها الدستور ويسمى هذا النوع الديمقراطية شبه المباشرة[٢٣]وان الصورة (الأولى) للديمقراطية وهي الديمقراطية المباشرة التي يتولى الشعب ممارسة السلطة بنفسه ودون وساطة احد, يكون فيها الشعب هو الذي يسن القوانين والتشريعات, وتعد هذه الصورة للديمقراطية هي الصورة المثلى, وطبقت هذه الصورة في المدن اليونانية القديمة مثل مدينة اثينا حيث كان الشعب يجتمع لمناقشة المواضيع العامة والتشريع بها, وان هذه الديمقراطية تعمل على تجسيد مفهوم السيادة الشعبية, لكن مع اتساع المدن وازدياد عدد افراد الشعب الذين يحق لهم المشاركة وممارسة السلطة استحال تطبيق تلك الديمقراطية[٢٤] وعندما اصبح تطبيق الديمقراطية المباشرة صعب ومتعذر تحقيقه لكون الشعب لا يمتلك الوعي السياسي والثقافة السياسية الكافية التي تؤهله لمعالجة تفاصيل الحكم, غير انه يكون قادرا على ان يختار أناساً يثق بخبرتهم لكي يعالجوا هذه الشؤون, فالديمقراطية غير المباشرة او التمثيلية كانت تقوم على اساس ان الشعب لا يستطيع حكم نفسه بنفسه وعليه ان يحيل الى ممثليه مهمة الحكم, وتقوم الحكومة التمثيلية على اساس الوكالة, وهذه الوكالة تعطي الوكيل نفس القوى التي تعود للامة, والوكيل اثناء تنفذيه لمحتوى ومضمون الوكالة فأنه يتمتع بحرية الارادة لان ارادة الامة تتجسد بالوكيل الذي يجب عليه ان يحترم حقوق الوكالة واهدافها[٢٥]اما الصورة (الثالثة) من صور الديمقراطية هي الديمقراطية شبه المباشرة, وهي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة والتمثيلية, حيث تقوم هذه الديمقراطية على اساس وجود برلمان منتخب مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض مظاهر السيادة يمارسها وفقا للدستور , وظهر هذا النوع حين اصبح تطبيق الديمقراطية المباشرة صعباً جدا, وان الديمقراطية التمثيلية مع تطور الشعوب وتطور ثقافتها السياسية شعرت بابتعاد النظام النيابي عن الصورة المثلى للديمقراطية مما ادى الى المطالبة باشراك الشعب مع البرلمان فظهر هذا النوع, ويرى البعض من الفقهاء بأن الاخذ بهذا النوع من الديمقراطية هو اكثر اتفاقا والديمقراطية السليمة, وذلك لمشاركة الشعب بأهم الشؤون العامة مما يؤدي الى التخفيف من سيطرة الاحزاب السياسية على الناخبين ويحول دون استبداد المجالس النيابية وكذلك يؤدي الى تحقيق الثبات والاستقرار اللازمين للنظام السياسي القائم[٢٦]ان مفهوم الممارسة الديمقراطية لا يقتصر على علاقة الحاكم بالمحكوم, بل يصل الى سلوك المواطنين والمجتمع من خلال التنظيمات والتجمعات وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والمنظمات والنقابات والجمعيات إذ تعد الاحزاب المدارس التي يتدرب فيها المواطن على ممارسة حقه واداء حياته بأسلوب ديمقراطي[٢٧]، وتعد في الانظمة الغربية مفتاحا للتواصل بين المواطنين والحكام, لذلك ينظر اليها المواطنين على انها العنصر المؤثر في الاداء السياسي, وهذا ما وجدت الاحزاب لأجله, فنظام الاحزاب القوي يعكس ويشكل في نفس الوقت شروطا ضرورية لأداء ديمقراطي جيد, اما نظام الاحزاب الضعيف فإنه يعكس بأداء ديمقراطي ضعيف[٢٨]. وان الحياة السياسية في المجتمعات الغربية تميزت بأن لا يمكن ان تكون ديمقراطية من دون احزاب وخصوصا في الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا, وان من اهم السمات التي تتميز بها الحياة السياسية هناك هي ان الديمقراطية وممارسة الاحزاب السياسية هو عملها الاساس, وان الاحزاب السياسية ادت وما زالت تؤدي اهم واخطر الادوار على مسرح الحياة السياسية واثرت تأثيرا عميقا في حياة المواطنين[٢٩],

وذلك نظرا للدور الذي تؤديه من خلال تنظيم الرأي العام وخلق نخب جديدة وتحقيق التوازن السياسي العام وهذا يعتبر ضماناً لاستمرار الديمقراطية[٣٠], اذ تقوم الاحزاب السياسية بوظائف هامة من اجل ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية, فتعد الاحزاب السياسية مدارس للشعوب، فالأفراد في اي بلد لابد ان يتعلموا ممارسة الديمقراطية, وان يكونوا على اطلاع بما يجري من امور ومشاكل معاصرة, والاحزاب تؤدي هذا الدور (وظيفة التعليم السياسي), ويتوقف هذا الدور على مدى قوة الاحزاب في تأدية وظائفها واثبات فاعليتها وايضا يتوقف على امكانياتها الفنية في التأثير على الجماهير وعلاقتها بالمؤسسات السياسية الاخرى في النظام السياسي[٣١]. وان الاحزاب السياسية لها دور اساسي في تكوين الرأي العام, فإن المواطنين لديهم اتجاهات سياسية وافكار واراء متنوعة, فمن الصعب لو تركت لوحدها ان تتوحد ضمن تيارات رئيسية، وان تشتت الآراء والاتجاهات قد يؤدي ذلك الى الفوضى التي لا تتفق ومفهوم الديمقراطية مما يؤدي بالتالي الى الصراع السياسي, وهنا يأتي دور الاحزاب السياسية من اجل ان تنظم عملية الصراع السياسي ويتم ذلك عن طريق تنظيم الراي العام في تيارات رئيسية، فالحزب السياسي هو الذي يحدد القضايا العامة، ويربي الجمهور ويبصره بالسياسة وهو يحاول ايضا ان يحصل على تأييده ويحرره من جموده ويحاول ايضا ان يحرك الراي العام تحريكا واسعا[٣٢].

الخاتمة:

تعد الاحزاب السياسية محركا اساسيا للعملية السياسية داخل الدولة, وذلك من خلال الادوار التي تؤديها على المستوى الاجتماعي والسياسي, اذ ان الادوار التي تقوم بها الاحزاب في الانظمة الديمقراطية تختلف جليا عن ادوار الاحزاب في الانظمة ذات الديمقراطيات الناشئة, اذ تكون الاحزاب في الانظمة الديمقراطية من محركات التنمية في المجتمع والنهوض بالدولة وتحقيق الاستقرار وخلق مؤسسات قوية وفعالة, اما في البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة فتكون الاحزاب سببا في انعدام الاستقرار السياسي والتراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الاستنتاجات:

١ – تضطلع الاحزاب السياسية في النظم السياسية الديمقراطية بوظائف سياسية عدة أهمها التمثيل النيابي وتجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال اشباع المطالب والتوفيق بين الجماعات.

٢ – تتمثل الوظيفة التحديثية للأحزاب السياسية في تقديم الاطار المؤسسي الذي يحد من انحدار الديمقراطية والمحافظة على الاستقرار السياسي اللازم للتنمية السياسية.

٣ – تمارس الاحزاب السياسية تأثيراتها المجتمعية في جوانب التنشئة السياسية والتعبئة والمشاركة في الانتخابات ويختلف دور الاحزاب في هذا المجال تبعا لفلسفة الحزب، وعمق الانقسام الاجتماعي السائد، ونوعية القيادات الحزبية واتجاهات القيادة، وحجم القاعدة الشعبية للحزب.

هوامش البحث

---

(١) اسامة الغزالي حرب, الاحزاب السياسية في العالم الثالث, ط١, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, ١٩٨٧, ص٢١.

(٢) أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، ط١, دار النهضة العربية ، بيروت , ١٩٩٤,ص٢٤.

(٣) المصدر نفسه, ص٢٦.

(٤) مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي ,ط١, دار الكتب الوطنية ,بنغازي,,٢٠٠٧ص٤٢.

(٥) رفعت عبد السيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية, دار النهضة العربية, القاهرة ، ٢٠١٤,ص ص ٢٢-٢٤. ؛وينظر: محمد توهيل فايز, علم الاجتماع السياسي, ط١, سلسلة الكتاب الشامل في علم الاجتماع, مكتب الفلاح للنشر والتوزيع, الكويت, ١٩٩٩, ص٥١٨.

(٦) رياض عزيز هادي, المشكلات الاجتماعية في العالم الثالث, ط٢, مطابع التعليم العالي, الموصل, ١٩٨٩, ص٣٦٣.

(٧) محمد رشيد صبار, الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد , العدد (٦٧), سنة ٢٠١٦, ص٢٣٢.

(٨) سعدي ابراهيم حسن, الفيدرالية والنظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية, دار الكتب العلمية, بغداد, ٢٠١٢, ص٤١.

(٩) اليكس ميكشيللي, الهوية, ترجمة: علي وطفة, ط١, دار الوسيم للخدمات الطباعية, دمشق, ١٩٩٣, ص١٦.

(١٠) علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق.. الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٩٠)، اب , ٢٠١١، ص٨٠.

(١١) محمد رشيد صبار , مصدر سبق ذكره, ص ٢٣٢.

(١٢) هدى كريم مطلك, العولمة والشباب ازمة الهوية والانتماء, كلية الآداب, جامعة المستنصرية, العدد(٧٣), ٢٠١٦, ص ٢٦٢.

١٣()عبد السلام إبراهيم البغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في أفريقيا, ط٢, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٠, ص٩.

(١٤) نقلا عن: مريم محمد حسين, الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد ٢٠٠٣, رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة النهرين, ٢٠١٤, ص٣٠.

(١٥) نقلا عن: اثير ادريس عبد الزهرة, مستقبل التجربة الدستورية في العراق, ط١, دار البصائر للنشر والتوزيع, بيروت, ٢٠١١, ص١٣١.

(١٦) نقلا عن: علي طاهر الحمود , العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات, مؤسسة مسارات للنشر والتوزيع, دار الرافدين, بيروت, ٢٠١٢, ص٣٤.

(١٧) عبدالوهاب حميد رشيد, التحول الديمقراطي والمجتمع المدني , ط١, دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, ٢٠٠٣, ص٣٥.

(١٨)المصدر نفسه, ص٤٠.

(١٩) نقلا عن: ثناء فؤاد عبدالله, اليات التغيير الديمقراطي, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, ١٩٩٧, ص١٦.

(٢٠)نقلا عن: عبد العظيم جبر حافظ, النظام السياسي الديموقراطي والامن الوطني, مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع, بغداد, ٢٠١٧, ص١٦.

(٢١) نقلا عن: عبد العظيم جبر حافظ, التحول الديمقراطي في العراق.. الواقع والمستقبل, مصدر سبق ذكره, ص٤٠.

(٢٢)موريس دوفرجيه, الاحزاب السياسية, دار النهار للنشر, بيروت, ١٩٧٢, ص٣٥٦.

(٢٣) نعمان احمد الخطيب, الوجيز في النظم السياسية, ط٢, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١١, ص٢٤١.

(٢٤) محمد حسين دخيل, القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة, ط١, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠١٦, ص٥٥.

(٢٥) نزيه رعد, الانظمة السياسية, ط١, المؤسسة الحديثة للكتاب, بيروت, ٢٠١٢, ص٧٠.

(٢٦) حميد حنون خالد, الانظمة السياسية, ط٢, دار السنهوري, بغداد , ٢٠١٥, ص٤٣.

(٢٧) ثناء فؤاد عبدالله, مصدر سبق ذكره, ص٣٠.

(٢٨) محمد ابراهيم العساف, الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر, ط١, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ٢٠١٣, ص١٦٠.

(٢٩) طارق علي الهاشمي, مصدر سبق ذكره, ص١٣.

(٣٠) عصام سليمان, مدخل الى علم السياسة, ط٢, دار النضال للطباعة والتوزيع, بيروت, ١٩٨٩, ٢٥١.

(٣١) نعمان احمد الخطيب, الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة, بلا ط, جامعة مؤتة, الكرك, ١٩٩٤, ص٥٩.

(٣٢) عصام سليمان, مصدر سبق ذكره, ص٢٥١.